قراصنة البحر والمضيق والمحيط .. المعنى والدلالات

رضوان السيد

قبل أسبوع خطف «القراصنة» الصوماليون ناقلةً ضخمة للبترول السعودي أمام شواطئ كينيا هذه المرة، وليس أمام شواطئ الصومال أو اليمن! وبعدها بيومين خطفوا سفينةً إيرانيةً تحمل قمحاً وبهاتين المناسبتين ذكر مراقبون دوليون أنّ عدد السفن التجارية التي خُطفت خلال عشرة أشهُر في تلك المساحة التي تمتدُّ على مدى ثلاثمائة ميل بحري، يزيد على المائة. وكلُّ أحداث الخطف الغريبة هذه، وبحسب معلومات القوى الموجودة بتلك المنطقة، قامت وتقومُ بها عصاباتٌ مسلّحةٌ تنطلقُ من شواطئ الصومال، ولا يزيدُ عددُ المشاركين في كل تلك «الغزوات» البحرية على الألفين، وهم لا يملكون غير زوارق قديمة، وأسلحةٍ رشّاشة، ومدافع صغيرة قصيرة المدى. ومنذ ستة أشهُرٍ تقف في مواجهة تلك العصابات سفنٌ حربيّةٌ وزوارقُ أميركيةٌ وألمانيةٌ وبريطانيةٌ وفرنسيةٌ وروسيةٌ وإيطالية؛ بالإضافة إلى الوسائل البحرية المسلّحة لدول المنطقة وهي اليمن وإريتريا وكينيا وجيبوتي! ولهذا المشهد الغريب بالمحيط الهندي والبحار والمضائق ثلاثة جوانب: جانب ما يحدُثُ في الصومال، وجانبُ ما يحدث في القرن الإفريقي، وجانبُ النّزال الجاري بين الولايات المتحدة وإيران. والجانب الرابع: قراصنة جمهورية «بونت» أو أرض الصومال.

في الصومال غابت السلطة المركزية منذ العام 1992، وسيطر أمراءُ الحرب القَبَليون على أقسام مختلفة من أرض الدولة الصومالية السابقة. وما جرت محاولاتٌ جديةٌ لترميم الوضْع هناك، لا من جانب دُول الجامعة العربية، ولا من جانب المجتمع الدولي؛ وذلك بعد أن فشل الإنزالُ الأميركيُّ/ الدوليُّ هناك عام 1993-1994، وخَسِرَ المشاركون فيه وقتَها لمكافحة المجاعة عشراتٍ من جنودهم من جنسياتٍ أميركيةٍ وباكستانيةٍ وتبعياتٍ أخرى. لكنْ منذ العام 1998، وبعد تفجير السفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا، بدأ الأميركيون ثم الأوروبيون يتحدثون عن نشاطاتٍ للقاعدة في الصومال ومن حوله. ومنذ العام 2004 أقبلت قواتٌ من حلف الأطلسي على التمركُزَ في جيبوتي، وفي الموانئ المجاورة لمنع القاعدة والإرهابيين من التسلّل من الصومال وإليه. وعاد الأميركيون رغم ذلك لدقّ ناقوس الخطر أواخر العام 2006 بسبب ظهور مجموعات مسلّحة محلية في نواحي مقديشو العاصمة، لا تنتمي إلى أمراء الحرب هناك، بل سَمّى قادتُها أنفُسَهُمْ: المحاكم الإسلامية. وقد أعلن هؤلاء أنهم إنما يريدون حماية أمْن وحياة المواطنين الصوماليين من عصابات أمراء الحرب، الذين كانوا يشاركون في الحكومة المؤقّتة من جهة، ويمارسون في الوقتِ نفسِه السيطرة والسطو في سائر أنحاء الأرض الصومالية. جَزَعُ الولايات المتحدة جاء - بحسب ما أعلن - من جرّاء الزعم أنّ لهؤلاء الإسلاميين علائق بالقاعدة.

وقد نجحت ميليشيا المحاكم في السيطرة على أكثر أجزاء الأرض الصومالية، رغم الدعم الأميركي لقوات الحكومة. وفجأة وبدون سابق إنذار دفع الأميركيون الجيش الإثيوبيَّ للتدخُّل لنُصرة الحكومة القائمة، فاندحرت ميليشيا المحاكم ظاهراً، لكنّ الصراعَ دخل في مسار إقليميٍّ آخر: مسار الصراع في القرن الإفريقيّ بين إثيوبيا وإريتريا العدوَّين اللّدودين. ولا أحد يدري كيف اختفت ميليشيا المحاكم وقتها، إنما في الشهور الثلاثة الأخيرة ظهرت ميليشيا جديدة تحت اسم: شباب المجاهدين، تكادُ الآن تدحرُ القوات الإثيوبية - وبدعم من إريتريا كما يقال وليس من القاعدة - في حين تكادُ الحكومةُ المؤقتةُ وقواتُها أن تختفي وتذوبَ إلى غير رجعة. وآخر الأخبار ما قاله رئيس جمهورية الحكومة المؤقتة: إنّ العلّةَ في الانهيار الحاصل هي في انشقاق رئيس وزراء تلك الحكومة، ودعمه لميليشيا شباب المجاهدين!

أمّا الجانبُ الثالثُ في المشهد المأساوي فهو الكلامُ الأميركي طوالَ السنوات الثلاث الماضية عن الخَطَر الإيراني على مضيق هُرمُز، أي من الطرف الآخَر. والإيرانيون بدورهم ما قصّروا في إضفاء صدقية على الدعوى الأميركية؛ إذ يقومون كلَّ شهر أو أقلّ بتحركٍ بحري علنيٍّ في البحر المجاور مهدّدين بإقفال "مضيق هُرمُز إذا تعدّتْ عليهم الولاياتُ المتحدة! وهكذا ما اهتمَّ الأميركيون منذ العام 2005، بل منذ غزوهم للعراق لهذه الناحية إلا بأمرين: خَطَر القاعدة البري والبحري، والخطر الإيراني البحري، وكلاهما تحت اسم الإرهاب!

إنما الغريبُ الغريبُ أنّ هذه الجبهة الرابعة - إذا صحّ التعبير، أي جبهة الغزوات البحرية المنطلِقة من أرض الصومال، لا علاقةَ لها ظاهرةً حتى الآن بأي من الجوانب أو الجبهات الثلاث الأخرى. ففجأةً وقبل قرابة العشرة أشهُر، أي أواخر العام 2007، بدأ خَطْفُ السُّفُن التجارية أمام شواطئ الصومال واليمن وجيبوتي.. والآن كينيا. وحتى الآن كانت أكثر هذه الغزوات تنتهي على خير(!) فالشركاتُ المالكةُ لتلك السُّفُن، وبعلم الدول الموجودة بالمنطقة بالفعل؛ كانت تتصل بـ«اللصوص» وتدفع إليهم فديةً فتأخذ سفينتَها وبحّارتها ويا دار ما دخلك شرّ! وفي إحدى المرات قبل شهرٍ ونصف كانت السفينةُ المخطوفةُ تحملُ أسلحةً لأحدى دول المنطقة، وما دافعتْ عن نفسِها، بل دفعت الفديةَ مثلها مثل سِواها، وحرِّرتْ السفينةَ والأسلحة فيما يقال، أو السفينة بدون الأسلحة التي غنمها القراصنة الأشاوس.

والغريبُ الغريبُ أيضاً وأيضاً أنّ القوى العظمى بالمنطقة وعلى رأسِها بالطبع الولاياتُ المتحدة كانت قد وضعت سفنا وطوربيدات مقاتلة أمام شواطئ جيبوتي وكينيا وربما اليمن لمكافحة القاعدة. وعندما بدأ خَطفُ السفن ما بقيت دولةٌ من دول الأطلسي بالإضافة إلى روسيا إلاّ وأرسلتْ قوةً بحريةً إلى ذلك المجال، وسمعْنا بالفعل عن حيلولة هذه القطعة الحربية أو تلك دون خطْف هذه السفينة أو تلك، لكنّ خَطْفَ السفن استمر وتصاعد إلى أن خُطفت الناقلتان السعودية والإيرانية قبل أيام دونما تدخُّل من أحد!

كيف يحصُلُ ذلك، ولماذا ما أمكنَ إنهاؤه؟ فالولاياتُ المتحدة تملك خمس قواعد عسكرية وحاملات طائرات في بحر العرب ومضيق هُرمُز والمحيط الهندي ومن حولها. والولايات المتحدة قالت علناً لإسرائيل عندما أعلنت الأخيرة، (وهي ضحيةٌ مسكينةٌ دائماً كما هو واضح!) عن خوفها من القوة الصاروخية الإيرانية، إنه ينبغي أن لا تخشى شيئاً، لأنّ طيراً طائراً فوق مضيق هُرمُز أو البحر الأحمر أو المحيط وحتّى سورية وجنوب لبنان، لا يستطيعُ أن ينفذ من شباك الولايات المتحدة وقيادتها المركزية المنتشرة بكثافة في البر والبحر والجو والأقمار الصناعية!

فهل الإمبريالية الأميركية نمرٌ من ورق كما كان المرحوم ماوتسي تونغ يقول؟ أم أنّ سياسة «الفوضى البنّاءة» التي اشترعها ديك تشيني ورامسفيلد هي التي لا تزالُ تُوجِّهُ السياسة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط؟ وكيف تعتبرُ الولايات المتحدة مضيق هُرمُز وبحر العرب والبحر الأحمر، والخليج، وما قارب تلك البحار الصغيرة من المحيط الهندي، جزءًا من أمن الولايات المتحدة شخصياً، وتُهدِّدُ الروسَ والإيرانيين في الحرب الباردة وبعدها، بنزاع عالميٍّ، إذا تعرضت مواطنُ الطاقة وممراتُها لأية أخطار، ثم تعجزُ عن حماية تلك الممرات، ليس من القوى البحرية الكبرى، بل من سطو عصاباتٍ مسلحةٍ صغيرة؟!

ثم ماذا كان يكلّف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (والصومال من المستعمرات السابقة لإيطاليا وبريطانيا) العمل بهمةٍ بالفعل على إعادة الدولة إلى الصومال، وإعادة الصومال إلى المجتمع الدولي؟ فحتّى من الناحية المادية يقالُ إنّ الفديات المدفوعة للقراصنة حتى الآن تتجاوزُ المائتي مليون دولار، في حين يُعاني أكثر من مليون صومالي من المجاعة، وكان يمكن إنفاق لا أكثر من مائة مليون دولار على قوةٍ دوليةٍ تُساعدُ على إعادة الأمن إلى ذلك البلد المعذّب! فالصوماليون الذين ابتلعهم البحر خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، وهم يحاولون الفرار إلى اليمن وإريتريا وكينيا وجيبوتي، هرباً من الحرب الأهلية والمجاعة، يتجاوزُ عددُهُم العشرين ألفاً. والذين نجحوا في الهرب إلى تلك البلدان وما وراؤها يتجاوزُ عددُهم نصف المليون! وبدلاً من ذلك، ومن الاهتمام بتأمين المساعدات الإغاثية للجائعين والمعذّبين، تعمدُ الولاياتُ المتحدةُ إلى زيادة مصائب الصومال بإدخاله في نزاعات القرن الإفريقي، والإرهاب، والنزاع التاريخي بين إثيوبيا وإريتريا. هل لأنّ الناسَ فقراء لا يستحقّون المساعدة، تماماً مثلما حصل بين الهوتو والتوتسي في رواندا وبوروندي حيث قُتِلَ مليون إنسان، وعاد الاضطرابُ إلى منطقة البحيرات العُظمى والكونغو في الأسابيع الأخيرة؟!

لا شكّ أنّ أحداثَ السودان والعراق وفلسطين والسياسات الأميركية والغربية في السنوات الأخيرة تجاهها، شديدة الغرابة، وأدنى إلى تصرفات القراصنة وقطّاع الطرق. ومع ذلك فإنّ ما يحدث في الصومال، وأمام شواطئه منذ قُرابة العقدين، يستعصي على العقل والمنطق، ويفجع إنسانية الإنسان. فهنيئاً للعالم بهذه «القيادة» الحامية لأمنه واستقراره. وهنيئاً لقراصنة الصومال هذه الغنائم الباردة: إذا كان ربُّ البيت بالدفّ ضارباً، فشيمةُ أهل البيت كلهم الرقص.

مفكر لبناني

عن مدينة: (تشبه نفسها.. ولا يشبهها غيرها)

"عدن".. كائن يصعب خداعه!!

أمين الوائلي

"عـدن".. مدينة عتيدة.. يصعب خداعها كما يصعب طمس ذاكرتها المليئة بالأحداث والصور، والذكريات المحفورة في جدار عتيد.. هو الآخر، وهو الآخر أكبر من أن يطمس أو يضاع.

ببساطة لأنها عدن وهي لا تحتاج إلى سبب آخر أو مؤثرات زائدة على "كونها" وعلى "كينونتها" الملحة وقل إن شئت المالحة بلون العسل وطعم الفستق المحمص!!

لأنها "عدن" مدينة لا تخدع ولا يخدع أهلها لأن بحرها يأبى ذلك. ومن يمكنه أن يخدع بحراً أو يقصص ظهر جبل محزم بالصهاريج؟!

الذين مروا من هنا يدركون ذلك تماماً: أن هذه المدينة "لا تؤمم" بحال من الأحوال.

وقد أممت التأميم يوماً، كما أممت من أرادوا تأميمها وعادت كما كانت دائماً.. عدن.

والذين يراهنون.. بالأمس أو اليوم أو غداً.. على طمس ذاكرتها أو التفريض مجدداً، على عقلها وقلبها وفكرها وإرادتها والتفكير بالنيابة عن يمنيتها وأهلها، وتوجيهها بما تشتهي رياحهم العابرة، فإنهم لا يجيدون قراءة عدن من الغلاف إلى الغلاف!

هذه المدينة: لا تؤمم، ولن تؤمم مجدداً.

روحها تأبى ذلك، انتماؤها التاريخي/ الزماني والجغرافي/ المكاني يحول دون طحن هويتها.. أو إسكات بحرها اللاهج بأمواج يمنية تداعب خصلات شعرها الذهبي.. عند ساحلها الذهبي.

ولأنها "عـدن" ظل ويظل "ثغر اليمن" بساماً، على طول وعرض هذا الزمان .. وهذه الدنيا المتكسرة عند أقدام التاريخ وثغور الكون.

التحالف مع عدن للمستقبل وللوطن ولخير ورفاه أبناء هذه المدينة وأحفادهم، هو وحده الممكن مصالحة معها، والسير معاً إلى "ما ينفع الناس ويمكث في الأرض". ولن يفلح غير ذلك معها.

هذه البلدة .. المدينة.. الثغر.. البحر.. الجبل.. الناس، وكل شيء فيها تأبى ويأبى أن يتملكها عابر سبيل، قال يوماً تحت سقفها، أو استظل بطيبة قلبها وبراءة أهلها من لهيب الشمس وحر الظهيرة، ولكنه أمم أحلامها فلفظته بعيداً عن صحوها العنيد وقلبها المسبوك من بحر وجبل!

عدن مدينة نحبها .. أحبها وأحن إليها ملء دمي. وطالما همست في أذني، وغرست في ضميري صوتها السواحلي المخضب بلون العيدروس وصلوات الذاكرين "أحب من مني"!!

كاتب يمني

رهان التنوير رهان المستقبل

سعيد الحمد

لعلنا لا نذيع سراً اذا ما أعلنا هنا أن تفاؤل التنويريين في بلادنا وفي المنطقة لا ينطلق من فراغ، وليس معلقاً بأذيال الهواء بقدر ما هو نابع من حتميات التاريخ ومتأسس على المستقبل وللمستقبل. فإيماننا راسخ ومتجذر بأن المستقبل لمشروع التنوير مهما بلغ طوفان الماضوية الإخوانية الانتهازية.

ومن يراهن على المستقبل لا يفقد الأمل، ولا يخبو تفاؤله ولا تنقطع أنفاسه؛ فقد علمتنا تجربة التنوير وسيرته في أوروبا أن انتصار التنويريين، وفكر التنوير، وثقافة الأنوار، لم تتحقق ولم تنجز الا بعد مضي نحو مئتي عام على أقل تقدير، حتى استطاع مشروع التنوير أن يقضي قضاءً مبرماً على الماضوية الثيوقراطية..

وهي تجربة لنا فيها عبرة ودروس، فلولا التفاؤل بالمستقبل لما استطاعت سلسلة من كواكب التنوير أن تواصل المشوار الصعب بلا انقطاع، في زمن صعب وقاس دون أن تتخاذل أجيال من التنويريين عن مواصلة رسالتها بدأب ونكران ذات. التنوير عملية طويلة.. لا تقاس بفترة زمنية محددة، وهكذا نلاحظ أنها لم تبدأ بـ"كانط" و"ديكارت" ولم تتوقف عند سبينوزا أو هوبز، ولم تنقطع برحيل لوك، فاستمراريتها في تصاعد فكر الأنوار، وتطوير فكرة التنوير واغنائها، ورفدها بالأفكار المدنية هو الذي جعل الوعي العام الأوروبي يقترب منها أكثر فأكثر ثم يقتنع بها اقتناعاً راسخاً لدرجة الدفاع عنها، والمطالبة بأن يكون التنوير بديلاً للمشروع الماضوي الثيوقراطي الأوروبي الذي ظل رازحاً على صدره قروناً طويلة.

فالتنوير ليس قفزاً في الهواء، وليس حرقاً للمراحل، وإنما هو مشروع يراهن على المستقبل. والحفر للمستقبل لا ينتهي غداً الساعة السادسة. التنوير مشروع وطن، وليس مشروعاً أنانياً مغلقاً على مجموعة أفراد يلهثون للاستحواذ على المناصب، وحصد المكاسب الخاصة، ومضاعفة الغنائم الشخصية لينتهي عند هذه الحدود الضيقة. فعندما أطلق "كانط" عبارته الشهيرة "تجاسر على استخدام عقلك أيها الإنسان" وعندما ردد سبينوزا عبارته الدالة والموحية "إذا وقعت الواقعة لا تبكي ولا تضحك ولكن فكّر". وعندما قال هيغل بعمق عميق "لا بد من كسر الجوزة لتعرف ما بداخلها"، لم يكن ذلك نزوة أفراد يبحثون عن الأموال والمناصب والجاه والنفوذ بل كانت مقولاتهم بداية البشارة لتحولات العقل الذي لا يعرف الكلل ولا الملل ولا العطل، ولا يكف عن طرح أسئلة التحول والتغيير، ذلك التحول الذي يرعب "الماضويين الانتهازيين" ويهز عرش إخوانياتهم.. لذلك؛ فعدوهم اللدود هذا العقل عندما يفكر، وأخوف ما يخافون من "الجوزة عندما تنكسر"..!! فما بين العقل وهو يفكر، والجوزة وهي تنكسر، تنفضح السيرة، وتنقطع المسيرة للماضوية الإخوانية الانتهازية، ويضع الماضوي يده على خنجره أو سكينه تماماً كما فعل ذلك الفاشي ذات يوم أسود في تاريخ الإنسانية، التي لم تكف عن التفكير ولم تتوقف ذهنيتها عن "كسر الجوزة".

هذه حقيقة الحقائق التي يؤمن بها التنويريون الذين أعلوا من شأن العقل، وطالبوه وحرضوه على أن يفكر ويفكر، ثم بعدها بمحض خياره وبإرادة قراره يتخذ الموقف الحر المستقل، ويبدع مستقبله كما يريد ويبغي، فشعار التنويريين هو صيحة "كانط": أيها الإنسان تجاسر على استخدام عقلك.

كاتب واعلامي من البحرين

إشكاليات التشريع الديني في الدولة الوطنية

رائد قاسم

يؤكد الفكر الإسلامي المعاصر على كون الدين المصدر الوحيد والنهائي للتشريع، وان الإسلام هو الدين الخاتم والتشريع الأول والأخير والدستور الشامل للأمة الإسلامية، مصداقا لقوله تعالى" اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا " لذلك فان المفكرين الإسلاميين ما برحوا ينادون باسلمة الدولة وأسلمة العلوم الإنسانية والطبيعية، وأسلمة الأنظمة والقوانين والتشريعات والأعراف الاجتماعية، إلا إن ذلك لم يحدث قط ! فعلى مدى التاريخ الإسلامي القصير نسبيا نهل العرب من مختلف الحضارات والأمم والشعوب التي فتحوها أو انفتحوا عليها، وتسللت للفكر الإسلامي عبر مذاهبه المختلفة وعقائده المتعددة الكثير من الفلسفات والعقائد الدينية والقوالب الحضارية التي تسربت إلى العلوم والمعارف الإسلامية بطريقة أو بأخرى، علاوة عل ذلك فان العرب في فترة ازدهارهم القصير لم يكونوا ليؤسسوا ما يمكن تسميته مجازا بالحضارة العربية والإسلامية لولا استعانتهم بما توصل إليه الناتج الإنساني المعرفي في ذلك الوقت، فابتدأوا من حيث ما انتهى إليه الآخرون، قياسا على ذلك فان الأمم المتطورة المتصدرة لقيادة العالم كأمريكا وأوربا في حقبتنا الزمنية الراهنة لم يصلوا إلى ما بلغوه اليوم من تقدم سريع إلا بعد أن نهلوا مما وصل إليه المسلمون وغيرهم من نظم وعلوم ومعارف فابتدؤوا من حيث ما انتهوا، حتى وصلوا إلى المركز الأول في سباق الريادة العالمي، ذلك أن التشريع الإسلامي الذي يتركز في الأداة التشريعية المعروفة بالفقه، تقوم على قواعد تراكمية اخترعها الفقهاء منذ نشوء الفقه بعد وفاة النبي (ص)، سواء كانوا صحابة أو تابعين أو من جاء بعدهم من أجيال الفقهاء المتعاقبة، ولا يمكن الجزم بأنها قواعد ثابتة وقطعية ومحكمة متوافقة مع حكم الله، وإلا لما تعددت واختلفت وتضاربت ! ولما تعدد الحكم الشرعي حول المسالة الواحدة بين أتباع المذاهب فضلا عن المذهب الواحد ؟! علاوة على انقسام المسلمين إلى عشرات المذاهب والفرق عبر التاريخ وحتى يومنا هذا، يقول الشيخ محمد عبده":أما ما جاء في القران فعلى العين والرأس، وأما ما جاء في الحديث فعلى العين والرأس، وأما ما قاله الأئمة فهم رجال ونحن رجال".

ويقول ابن تيمية: ويطلق الشرع في عرف الناس على ثلاثة معانٍ :الشرع المنزل:وهو ما جاء به الرسول وهذا يجب أتباعه، ومن خالفه وجبت عقوبته.

الثاني:الشرع المؤول، وهو آراء العلماء المجتهدين فيها كمذهب مالك ونحوه، فهذا يسوغ أتباعه ولا يجب، ولا يحرم، وليس لأحد أن يلزم عموم الناس به، ولا يمنع عموم الناس منه.

الثالث:الشرع المبدل، وهو الكذب على الله ورسوله، أو على الناس بشهادات الزور ونحوها، والظلم البين، فمن قال:إن هذا من شرع الله فقد كفر بلا نزاع، كمن قال:إن الدم والميتة حلال، ولو قال:هذا مذهبي ونحو ذلك، وفي هذا الصدد يقول السيد محمد باقر الصدر (رحمه الله): "فمن المتفق عليه بين المسلمين اليوم:أن القليل من أحكام الشريعة الإسلامية هو الذي لا يزال يحتفظ بوضوحه وضرورته وصفته القطعية، بالرغم من هذه القرون المتطاولة التي تفصلنا عن عصر التشريع. وقد لا تتجاوز الفئة التي تتمتع بصفة قطعية من أحكام الشريعة، الخمسة في المائة من مجموع الأحكام التي نجدها في الكتب الفقهية.والسبب في ذلك واضح، لأن أحكام الشريعة تؤخذ من الكتاب والسنة، أي من النص التشريعي، ونحن بطبيعة الحال نعتمد في صحة كل نص على نقل أحد الرواة والمحدثين_ باستثناء النصوص القرآنية ومجموعة قليلة من نصوص السنة التي ثبتت بالتواتر واليقين_ ومهما حاولنا أن ندقق في الراوي ووثاقته وأمانته في النقل، فإننا لن نتأكد بشكل قاطع من صحة النص ما دمنا لا نعرف مدى أمانة الرواة إلا تاريخياً، لا بشكل مباشر، وما دام الراوي الأمين قد يخطئ ويقدم إلينا النص محرّفاً، خصوصاً في الحالات التي لا يصل إلينا النص فيها إلا بعد أن يطوف بعدة رواة، ينقله كل واحد منهم إلى الآخر، حتى يصل إلينا في نهاية الشوط. وحتى لو تأكدنا أحياناً من صحة النص، وصدوره من النبي أو الإمام، فإننا لن نفهمه إلا كما نعيشه الآن، ولن نستطيع استيعاب جوّه وشروطه، واستبطان بيئته التي كان من الممكن أن تلقي عليه ضوءاً. ولدى عرض النص على سائر النصوص التشريعية للتوفيق بينه وبينها، قد نخطئ أيضا في طريقة التوفيق، فنقدم هذا النص على ذاك، مع أن الآخر أصح في الواقع، بل قد يكون للنص استثناء في نص آخر ولم يصل إلينا الاستثناء، أو لم نلتفت إليه خلال ممارستنا للنصوص، فنأخذ بالنص الأول مغفلين استثناءه الذي يفسره ويخصصه. فالاجتهاد إذن عملية معقدة، تواجه الشكوك من كل جانب ومهما كانت نتيجته راجحة في رأي المجتهد، فهو لا يجزم بصحتها في الواقع،ما دام يحتمل خطأه في استنتاجها، إما لعدم صحة النص في الواقع وإن بدا له صحيحا، أو لخطأ في فهمه، أو في طريقة التوفيق بينه وبين سائر النصوص، أو لعدم استيعابه نصوصاً أخرى ذات دلالة في الموضوع ذهل عنها الممارس أو عاثت بها القرون".

في عالمنا المعاصر تتشعب التخصصات وتزداد تعقيدا، وتظهر علوم جديدة على مختلف الأصعدة والميادين، ولكل منها فقهاء ومتخصصون في فروعها ومجالاتها المختلفة وأبعادها ومساراتها، لذلك يستحيل على رجل الدين، سواء كان فقيهاً أو مفكراً إسلامياً الدخول في تفاصيلها وجزئياتها وإسقاط فتوى أو حكم شرعي عليها بشكل إجمالي أو حسبي، حيث إن مناهج الاستنباط وقواعده وتخصصه الفني العلمي المجرد تتعارض وشئون هذه القضية أو تلك المراد إصدار فتوى حولها سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو قانونية أو حقوقية وجميعها ينتج عنها آثار ونتائج عامة وخاصة، وبالتالي فان الإفتاء حولها وإجبار الدولة كمؤسسة والمجتمع لجمهور أو كشعب على تطبيقها سيؤدي إلى نتاج عكسية وخطيرة، فالفقهاء أصحاب تخصص كغيرهم وتدخلهم في تخصصات غيرهم سيؤدي إلى شيوع الفساد الواسع النطاق جراء تطبيق هذه الفتوى أو تلك، والتي ليس لمطلقيها أي علاقة علمية حقيقية بالشأن الذي أصدروا حوله فتوى، بينما يحيد أصحاب التخصص الفعلي بحجة كونهم غير فقهاء ولا يشرعون بما أمر الله !! ومن هذا المنطلق فقد رفض المرجع الديني في العراق السيد علي السيستاني إصدار فتوى بشان الاتفاقية الأمنية المزمع توقيعها مع الولايات المتحدة وأوكل أمرها إلى البرلمان والشعب العراقي وحسناً فعل، فهذا الشأن ليس من اختصاصه كرجل دين بل من شان الدولة بمؤسساتها المختلفة، فهي المتخصصة بإصدار الحكم حولها لا رجال الدين الذين لا يحيطون بحكم تخصصهم الفني العلمي بطبيعة الشئون السياسة والأمنية والعسكرية، لا سيما المهمة والحيوية منها، وبالتالي فان إقحامهم فيها سيؤدي إلى عواقب عكسية على المدى المنظور، إذ أنها عبارة عن تخصصات علمية متشعبة ومتفرعة و تحتاج إلى مباشرة فقهاء وباحثين من جنسها ليتمكنوا من إدارتها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

من ناحية أخرى فان بعض الآيات القرآنية والنصوص الثابتة واليقينية التي كانت تعالج قضايا معينة وفي إطار زماني ومكاني محدد لا يمكن إسقاطها على مختلف العصور والأمم والشعوب، فآيات الرق في القرآن والسنة لا يمكن العمل بها في هذا الزمان، لانعدام الرق بصورته التقليدية، كما انه لا يمكن الادعاء بان الله سبحانه تعالى أجاز الرق واستعباد البشر، فقد كانت هذه الآيات تعالج شاناً من زمن النزول، لا لمنح الرق صفة الحلية والإباحة المطلقة لتعارضه مع قيم الإسلام وثوابته كدين سماوي، بيد أن العديد من الفقهاء لا يلحظون أن بعض النصوص الدينية التي تعتبر في عداد النصوص المقدسة كآيات القران الكريم كانت تعالج شئوناً خاصة بزمن نزولها فقط ولا يمكن تعميمها على كافة العصور لا سيما عصرنا الحديث الذي يجمع على اعتبار الرق من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

إن العقل من الله وهو حجة على البشر، قال تعالى "ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها.." الآية. وما يحكم به العقل الاجماعي أو شبه الاجماعي أو بالأغلبية النسبية يوضع موضع التنفيذ والتطبيق، بناء على المصلحة العامة، والعبرة هنا بالأثر والنتيجة، فان كانت نتيجة هذا التشريع أو ذاك ايجابية بشكل عام فانه يبقى ويستمر مادامت نتائجه كذلك وان كانت نتيجته سلبية بشكل عام فان المتشرعة الموكلين بأمر التشريع يعمدون إلى إلغائه واستبداله أو تعديله على نطاق جزئي أو واسع.

وقد يؤخذ التشريع من فتوى أو قد يؤخذ من العرف وقد يؤخذ من علوم ومعارف وآفاق الأمم الأخرى. فالتشريع حكمة وعلى الجميع طلبها، وفي ذلك يقول النبي (ص) "الحكمة ضالة المؤمن". وقد اتخذ الخليفة عمر بن الخاطب الكثير من القرارات بناء على المصلحة وبصفته حاكما سياسيا وإداريا لا بصفته فقيها، كقرار إسقاط حق المؤلفة قلوبهم باعتبار أن المسلمين أقوياء وليسوا بحاجة إلى منحهم أموالاً وأحقية فقراء المسلمين بها. وكذلك عندما أمر بهدم المنازل المجاورة للكعبة بهدف توسيع المسجد الحرام وعندما عارضه أهلها قال لهم انتم من تزاحمون الكعبة وليست الكعبة من تزاحمكم.

إن المصلحة دائما ما تكون نسبية وليست ثابتة، فالتشريع الذي قد يكون صالحا اليوم قد لا يكون صالحا غدا، أما ما يطرحه الإسلاميون من حجية الأحكام القطعية في التشريع، فان هذه الأحكام التي تأخذ صفة القطع واليقين بالإجماع توضع في مدار القانون الأب أو ما يمكن تسميته بالقانون المركزي، وتنظم بحيث لا تتعارض مع بقية القوانين النسبية. ومن هنا يمكن القول إن التشريع الديني سواء كان أحكاماً أو فتاوى قديمة أو حديثة ومن أي مذهب كان، من الممكن العمل بها وان تكون مصدراً من مصادر التشريع وإصدار الأنظمة والقوانين بناء عليها بشرط أن لا تسقط إلزاما أو إجبارا، وإنما يتم التعامل معها على كونها تشريعات نسبية مؤطرة بالزمان والمكان وتنفذ بإرادة وطنية عبر مؤسسات دستورية شرعية، لا كونها أحكاماً مطلقة موجبة التطبيق باعتبارها من شرع الله. وبذلك يمكن للفقه الإسلامي المساهمة في تشريعات الدولة الوطنية حقوقيا وقانونيا ودستوريا من خلال ذلك، ومن دون حدوث أي صراعات وتنازعات يكون ضحيتها الدولة كمؤسسة جامعة مركزية وشعبها الذي يسعى للحاق بركب الأمم المتقدمة والقوية دون أن يكون دينه عائقا أمام خوضه سباق السيادة.

كاتب من السعودية

أخي المواطن .. أختي المواطنة
جداول الناخبين ملك للجميع وتصحيحها واجب وطني لإقامة انتخابات سليمة ونزيهة
اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء